يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣

ـ افتتح نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة العراقي حسين الشهرستاني أمس المرحلة الأولى من الإنتاج النفطي لحقل «مجنون» بطاقة ١٧٥ ألف برميل يومياً في مدينة البصرة (٥٥٠ كلم جنوب بغداد). وقال الشهرستاني في كلمة خلال حفل الافتتاح إن «مشروع حقل (مجنون) الذي بلغت كلفة تطويره أكثر من ملياري دولار يعد من أهم حقول النفط في البصرة، وسينتج ٢٠٠ ألف برميل يومياً خلال الأيام المقبلة ليصل الإنتاج بالتشاطر مع حقل الغراف الذي افتتح قبل عدة أيام إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً في هذه الحقول الجديدة لتضاف إلى مجمل الإنتاج الوطني». ويقدر احتياطي حقل «مجنون» ـ أكبر حقول النفط في العالم ـ بما يقارب ٣٨ مليار برميل وفقاً لأرقام وزارة النفط. وقد تم منح عقد الخدمة الفنية لتطوير الحقل عام ٢٠١٠ إلى شركة «شل» بنسبة ٤٥ بالمئة، وشركة «بتروناس» بنسبة ٣٠ بالمئة، وشريك الدولة العراقية شركة «نفط ميسان» بنسبة ٢٥ بالمئة. ويتوقع العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة «أوبك» زيادة إنتاجه ٤٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية العام، وستأتي معظم الزيادة من حقل «مجنون» الذي يمتد عبر الحدود مع إيران. وعززت «شل» مركزها في جنوب العراق كمشغل لحقل «مجنون» وكشريك صغير مع «إكسون موبيل» في حقل «غرب القرنة ـ ١» وفي مشروع للغاز الطبيعي. وتباطأ هذا العام انتعاش القطاع النفطي في العراق الذي بدأ عام ٢٠١٠ بفعل مشكلات في البنية التحتية والأمن، وهو ما حال دون وصول الإنتاج إلى المستويات المستهدفة بل ونزوله أحياناً عن متوسط العام الماضي البالغ ثلاثة ملايين برميل يومياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٧/ ١٠/ ٢٠١٣).

ـ توقع بنك إتش. إس. بي. سي. (HSBC) أن تفقد دول الشرق الأوسط نحو ٨٠٠ مليار دولار من الناتج الاقتصادي بنهاية العام المقبل، وذلك بسبب انتفاضات «الربيع العربي» وما نجم عنها من صعوبات لاستعادة الاستقرار في هذه الدول. وأظهرت دراسة أجراها البنك أنه بنهاية ٢٠١٤ سيكون الناتج المحلي الإجمالي للدول السبع الأكثر تأثراً ـ مصر وتونس وليبيا وسورية والأردن ولبنان والبحرين ـ أقل بنسبة ٣٥ بالمئة مما كان سيسجله لو لم تحدث تلك الانتفاضات عام ٢٠١١. وبالمقابل، ازدهرت دول الخليج بوجه عام منذ عام ٢٠١١ وهو ما يرجع جزئياً إلى أن «الربيع العربي» رفع أسعار النفط وشجع تلك الحكومات على تعزيز الإنفاق على المنح الاجتماعية لإخماد التوترات. لكن ذلك لا يعني أن اقتصادات الخليج لم تتأثر بـ«الربيع العربي»، إذ ألحقت الانتفاضات ضرراً باقتصادات الخليج أيضاً ودفعتها إلى زيادة الاعتماد على الإنفاق الحكومي الذي تموله إيرادات النفط فيما أثنتها عن تنفيذ إصلاحات اقتصادية قد تثير توترات. ورأى البنك أن «هذا الأسلوب لا يمكن أن تتحمله إلا الاقتصادات الأكثر ثراء في الخليج وهي قطر وأبوظبي والكويت»، في حين أن الدول الأخرى التي تقل فيها نسبة الثروة النفطية إلى مجموع السكان قد تعاني تداعيات

« الربيع العربي» (**أخبار الخليج**، المنامة، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣).

ـ حقق الاقتصاد المصري نمواً بلغ ٢,١ بالمئة خلال ٢٠١٢ مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٢ بالمئة في العام ٢٠١١. وبحسب مؤشرات الحكومة المصرية، يعود هذا الانخفاض في معدل النمو إلى تراجع أداء بعض القطاعات الاقتصادية، وخاصة خلال الربع الأخير من العام الذي نما الاقتصاد خلاله بنسبة ١,٥ بالمئة. وتثير تلك المؤشرات تخوفات من أن تخفق الحكومة الحالية في تحقيق معدلات النمو المستهدفة عند ٣,٥ بالمئة، خصوصاً أن أغلب توقعات المحللين ترى صعوبة في تحقيق تلك النسبة (**العربية نت**، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٣).

ـ أظهر تقرير دوري لجمعية المصارف أن الدين العام للدولة اللبنانية وصل حتى نهاية آب/ أغسطس الماضي إلى ٦٠,٥ مليار دولار بعد أن كان بلغ حتى نهاية تموز/ يوليو الذي سبقه ٦٠,٢ مليار دولار أي بارتفاع ٣٠٠ مليون دولار في شهر واحد. ووصل الدين العام اللبناني عام ٢٠١٢ إلى ٥٧,٧ مليار دولار، بينما كان وصل في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ إلى ٥٣,٦ مليار دولار، مقابل ٥٢,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠ أي بارتفاع مليار دولار في عام واحد .وكان الدين العام للدولة بلغ في نهاية عام ٢٠١٠ نحو ٥٢,٦ مليار دولار بينما كان بلغ عام ٢٠٠٩ نحو ٥١,١ مليار دولار (**النهار**، بيروت، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٣).

ـ وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر اتفاقية لدعم البرنامج التنموي المصري تقدم بموجبها دولة الإمارات مبلغ ٤،٩ مليار دولار لتنفيذ عدد من المشاريع لتطوير القطاعات والمرافق الخدمية والارتقاء بالأوضاع المعيشية والحياتية والتنمية البشرية للشعب المصري. وأكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال مباحثاته مع رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي الذي يزور دبي، موقف دولة الإمارات الداعم لمصر وقيادتها السياسية الجديدة (**الخليج**، الشارقة، ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٣).

ـ قدم وزير المالية الجزائري كريم جودي أمام البرلمان موازنة الدولة لسنة ٢٠١٤ متوقعاً نمواً اقتصادياً بنسبة ٤,٥ بالمئة وعجزاً بنسبة ١٨,١ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل ٣٤٣٨ مليار دينار (٤٢,١٧ مليار دولار). وتوقع وزير المالية أن تصل إيرادات الجزائر في العام ٢٠١٤ إلى ٤٢١٨,٢ مليار دينار (٥١,٧٥ مليار دولار)، بينما تصل النفقات إلى ٧٦٥٦,٢ مليار دينار (٦٨,١٣ مليار دولار). وسجلت النفقات ارتفاعاً بنسبة ١١,٣ بالمئة مقارنة بالعام الماضي بسبب «زيادة رواتب الموظفين الحكوميين»، وكذلك زيادة الاستثمارات الحكومية في المنشآت الاقتصادية والتربية والسكن على وجه الخصوص. وجاء في مشروع قانون المالية أن العجز في الموازنة سيتم تمويله من «صندوق ضبط الإيرادات» الذي يصب فيه الفرق بين سعر النفط المرجعي (٣٧ دولاراً) والسعر الحقيقي في السوق والمتوقع أن يصل إلى ٩٠ دولاراً. وأكد وزير المالية أن ميزانية ٢٠١٤ اعتمدت سعراً مرجعياً لبرميل النفط بـ ٣٧ دولاراً، وارتفاع صادرات الجزائر من النفط بنسبة ٢,١ بالمئة لتصل إلى ٥٧,٤ بالمئة . أما واردات الجزائر فينتظر أن تصل إلى ٥٠ مليار دولار سنة ٢٠١٤، أي بارتفاع نسبته ٢ بالمئة مقارنة

بتوقعات الإقفال لسنة ٢٠١٣ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٣).

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣

ـ كشف أحمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية، عن أن نحو ٢٠ مليون مواطن عربي هم عاطلون عن العمل خلال الفترة الحالية، مؤكداً، أن الاحتجاجات التي اجتاحت بعض دول المنطقة قفزت بنسب البطالة في بعض الدول إلى معدلات مرتفعة لم يسبق لها مثيل. وأوضح لقمان أن معدلات البطالة في المنطقة العربية تبلغ خلال الفترة الحالية نحو ١٦ بالمئة، مشيراً إلى أن هذه المعدلات ارتفعت خلال العامين الماضيين بنسبة ٢ بالمئة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٤/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ أقر مجلس الوزراء الأردني مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤. وقد قدرت الإيرادات المحلية في مشروع قانون الموازنة بحوالي ٥٨٣١ مليون دينار مقابل ٥٢٢٦ مليون دينار المعاد تقديرها لعام ٢٠١٣ أي بزيادة مقدارها ٦٠٥ مليون دينار أو ما نسبته ١١,٦ بالمئة. كما قدرت المنح الخارجية لعام ٢٠١٤ بنحو ١١٥١ مليون دينار مقابل ٩٨٢ مليون دينار المعاد تقديرها لعام ٢٠١٣ أي بزيادة مقدارها ١٦٩ مليون دينار أو ما نسبته ١٧,٣ بالمئة. وبذلك قدرت الإيرادات العامة بمبلغ ٦٩٨٢ مليون دينار مقارنة بـ ٦٢٠٨ مليون دينار معاد تقديرها لعام ٢٠١٣ بزيادة مقدارها ٧٧٤ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٥ بالمئة. كما قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٤ بنحو ٨٠٩٦ مليون دينار مقارنة بـ ٧١٧٦ مليون دينار معاد تقديرها لعام ٢٠١٣ بارتفاع مقداره ٩٢٠ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٨ بالمئة. وبالنسبة إلى مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤ فقد قدرت إجمالي الإيرادات المحلية لعام ٢٠١٤ بحوالى ٧١٠ ملايين دينار مقارنة بـ ٤٥٧ مليون دينار معاد تقديره في عام ٢٠١٣، وشكل الدعم الحكومي في عام ٢٠١٤ من هذه الإيرادات حوالى ٢٦٨ مليون دينار والمنح الخارجية ٦٧ مليون دينار مقابل ٢٥١ مليون دينار و ٦٨ مليون دينار في عام ٢٠١٣ على التوالي. وقدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام ٢٠١٤ بحوالى ١٨٢٩ مليون دينار مقارنة بـ ١٧١٤ مليون دينار معاد تقديره في عام ٢٠١٣. وقدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام ٢٠١٤ بحوالى ١١١٩ مليوناً مقابل ١٢٥٧ مليون دينار في عام ٢٠١٣ (**الدستور**، عمان، ١٤/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ أكد لي تشنغ ون، السفير الصيني لدى السعودية، أن الصين باتت أكبر شريك تجاري للسعودية، وقال إن: «العلاقات السعودية ـ الصينية تتميز بالتطور النوعي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات، حيث تمثل السعودية أكبر شريك تجاري للصين في غربي آسيا وأفريقيا خلال العشر سنوات الماضية، وهي أكبر دولة مصدرة للنفط للصين». وأشار السفير الصيني إلى أن التجارة بين البلدين ما زالت تشهد نمواً ملحوظاً بلغت نسبته ١٤ بالمئة عام ٢٠١٢، حيث تجاوزت ٧٣ مليار دولار. وأوضح أن هناك ١٤٠ شركة صينية تعمل في السوق السعودية، فيما تقدر قيمة مشاريعها بنحو ١٨ مليار دولار في مجالات الإنشاء والاتصالات

والبنية التحتية والبتروكيماويات وغيرها (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ افتتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح القمة العربية الأفريقية الثالثة في العاصمة الكويتية، معلناً أن بلاده ستقدم قروضاً ميسرة بقيمة مليار دولار بفائدة ضئيلة لدول أفريقية خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى مليار دولار للاستثمار وضمان الاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية مع التركيز على البنية التحتية (**الأنباء**، الكويت، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٣). وقد صدر عن القمة «إعلان الكويت» الذي أكد ضرورة التزام الجانبين العربي والأفريقي بالشراكة الاستراتيجية والحاجة إلى تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية الاقتصادية وفي تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة. ويدعو الإعلان الحكومات العربية والأفريقية إلى وضع الشروط الضرورية في البلدان الأفريقية والعربية لتشجيع وتسهيل الاستثمار في البلدان العربية والأفريقية، فضلا عن ذلك الحاجة إلى زيادة حجم تدفقات التجارة والاستثمار بين المنطقتين ودعم مبادرات التنمية الصناعية الحالية بغية الحد من الفقر وخلق فرص العمل للمواطنين من الشباب. كذلك يدعو الإعلان إلى تعزيز التعاون وتشجيع وتسهيل الاستثمار في مجال الطاقة بما في ذلك الاشتراك في تطوير مصادر طاقة جديدة ومتجددة وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات طاقة موثوق بها وحديثة بأسعار معقولة في المنطقتين. ويؤكد أهمية دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمفاتحة المؤسسات والصناديق المالية القائمة في المنطقتين لتشكيل فريق عمل لتمويل تنفيذ المشروعات الأفريقية العربية المشتركة بما فيها خطة العمل المشتركة ٢٠١١ ـ ٢٠١٦. كما يؤكد أهمية وضع برامج صحية متكاملة مع برامج التنمية، بما يضمن وصول الفئات المستضعفة إلى الأنواع الأساسية والضرورية من الأدوية، وعليه فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى إدماج سياسات مكافحة الأمراض الوبائية (الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية ـ الأيدز) والأمراض غير السارية في برامج التعليم والإعلام وتوعية الجمهور (**القبس**، الكويت، ٢١/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ صادق مجلس النواب المغربي على مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ الذي قدمته الحكومة، بأغلبية ١٦٤ نائباً مقابل معارضة ٩٥ نائباً، فيما لم يمتنع أي نائب عن التصويت في البرلمان الذي جرت أمامه صدامات بين قوات الأمن وخريجي جامعات عاطلين عن العمل. ويصل المبلغ الإجمالي لموازنة ٢٠١٤ إلى ٣٣٥,١٧ مليار درهم (حوالى ٣٠ مليار يورو) مقابل ٣٤٥,٩١ مليار درهم لسنة ٢٠١٣ (حوالى ٣١ مليار يورو)، أي بانخفاض قدره ٣,١ بالمئة. ويتوقع قانون الموازنة الجديد تقليص عجز الموازنة خلال ٢٠١٤ إلى ٤,٩ بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي مقابل أكثر من ٧ بالمئة العام الماضي، بسبب حجم صندوق «المقاصة»، أي صندوق دعم المواد الاستهلاكية الأساسية. وقد نص مشروع الموازنة على تدابير تقشفية كبيرة تطال هذا الصندوق الذي تبلغ ميزانيته ٥٥ مليار درهم (خمسة مليارات يورو) في ٢٠١٢. ولن تتجاوز ميزانية الصندوق الـ ٤٢ مليار درهم (حوالى أربعة مليارات يورو) هذه السنة. وقدر معدل النمو بـ ٤,٢ بالمئة (**اليوم السابع**، القاهرة، ٢١/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ وضعت قطر في البنك المركزي التونسي وديعة بـ ٥٠٠ مليون دولار لدعم احتياطي تونس من العملة الأجنبية. وجاءت هذه الوديعة بينما تواجه الحكومة التونسية ضغوطاً من المقرضين الدوليين مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتطبيق مزيد من الإصلاحات الاقتصادية لتقليص العجز. وذكرت الأنباء أن بنك قطر الوطني، وهو مملوك للحكومة القطرية بنسبة ٥٠ بالمئة هو الذي قدم الوديعة لتونس. وستساعد الوديعة أيضاً الشركات المحلية مثل ديوان الحبوب في توفير العملة الأجنبية لاستيراد الحبوب من الخارج. وسيتم رد الوديعة خلال خمس سنوات بنسبة فائدة تتراوح بين ٢,٥ و ٣ بالمئة وهو ما يمثل دفعة للاقتصاد التونسي الذي يعاني عدة مشاكل مع صعوبة الاقتراض من الخارج في ظل عدم الاستقرار السياسي (**العرب**، الدوحة، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ أعلنت اللجنة الشعبية لرفع الحصار عن غزة أن معدلات البطالة في قطاع غزة الفلسطيني وصلت إلى ٥٠ بالمئة، بفعل حظر إسرائيل توريد مواد البناء إلى القطاع، وإغلاق أنفاق التهريب بين قطاع غزة ومصر منذ شن الجيش المصري حملة إغلاق واسعة لأنفاق التهريب مع قطاع غزة، بعد احتجاجات ٣٠ حزيران/ يونيو التي أدت إلى عزل الرئيس محمد مرسي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣).

ـ استحوذ المغرب على ٧٦ بالمئة من الاستثمارات الفرنسية في البلدان المغاربية الثلاثة (المغرب وتونس والجزائر)، والتي بلغت ١١,٢ مليار يورو في نهاية ٢٠١٢، بحسب البنك المركزي الفرنسي، في حين يوجد أكثر من ١٧ بالمئة من هذه الاستثمارات في الجزائر و٦,٥ بالمئة في تونس. وعرفت استثمارات فرنسا في المغرب توسعاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة بارتباط مع استثمارات «مجموعة رونو الصناعية» في قطاع صناعة السيارات والاستثمارات الكبرى لعدد من المجموعات الفرنسية في قطاع الصناعات الغذائية، وذلك بعد أن كانت الاستثمارات الفرنسية مركزة في قطاعات المصارف والاتصالات. ولم تتأثر الاستثمارات الفرنسية في المغرب بتداعيات الربيع العربي، إذ عرف قيمة مخزونها الإجمالي، حسب تقرير المركزي الفرنسي، زيادة بنسبة ٣,٧ بالمئة في ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٠١١، بخلاف تونس التي عرفت فيها قيمة مخزون الاستثمارات الفرنسية تراجعاً بنسبة ١,٥ بالمئة خلال الفترة نفسها (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٣).

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

ـ نوه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في كلمة وجهها إلى شعب دولة الإمارات بتزامن فوز دبي بتنظيم «معرض اكسبو ٢٠٢٠» مع الذكرى الـ ٤٢ للعيد الوطني. وقرر رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من «برنامج الشيخ زايد للإسكان» من ٥٠٠ ألف درهم (نحو ١٣٦ ألف دولار) إلى ٨٠٠ ألف درهم (نحو ٢١٧ ألف دولار) (**الخليج**، الشارقة، ٢/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ قرر وزراء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الحفاظ على سقف إنتاج المنظمة الحالي بواقع ٣٠ مليون برميل يومياً، كما أجمع الوزراء في ختام اجتماعهم رقم ١٦٤ الذي عقدوه بمقر المنظمة في فيينا، على الحفاظ على عبد الله سالم البدري أميناً عاماً للمنظمة لعام إضافي يبدأ من كانون الثاني/ يناير) المقبل، فيما

انتخبوا وزير النفط الليبي عبد الباري العروسي رئيساً لمؤتمر الأوبك، محددين ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ موعداً لاجتماعهم المقبل (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ أكد وزير المالية المصري أحمد جلال أن التعديل الثاني للموازنة العامة للدولة المعمول بها حالياً سيتم قبل نهاية العام لإدراج موارد تمويل الحد الأدنى للأجور والمقدر بنحو ٩ مليارات جنيه خلال الشهور الستة المقبلة حتى نهاية العمل بالموازنة في حزيران/ يونيو المقبل. وكانت الحكومة قد أجرت تعديلاً على الموازنة خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، لزيادة الإنفاق الاستثماري بنحو ٢٩٧ مليار جنيه لتحفيز الاقتصاد. وتعد هذه هي المرة الأولى في تاريخ الموازنة المصرية التي تشهد إجراء تعديلين خلال عام العمل بالموازنة. وحول توجهات موازنة عام (٢٠١٤/ ٢٠١٥) أوضح الوزير أن الموازنة الجديدة والتي يجري حالياً إعداد منشور بقواعد إعدادها ستشهد تطبيق توجهات الدستور المصري الجديد، خاصة فيما يتعلق بمستويات الإنفاق على التعليم والصحة، حيث يلزم الدستور الجديد الحكومة برفع مستوى الإنفاق عليها إلى نسب محددة من الدخل القومي لمصر خلال فترة انتقالية أو عامين ماليين (**الأهرام**، القاهرة، ٩/ ١٢/ ٢٠١٣).

اختتم قادة دول مجلس التعاون الخليجي أعمال الدورة الـ ٣٤ في الكويت بإصدار بيان ختامي جدد فيه قادة دول المجلس أهمية تعزيز مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس في مختلف المجالات وما تحققه اقتصادات دول المجلس من نمو مستمر. واعتمد القادة عدداً من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية في الدول الأعضاء كما اطلعوا على سير العمل في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون والخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة. وأشار البيان الختامي إلى أن القادة أحيطوا علماً بإنشاء مشروع سكة حديد مجلس التعاون على أن يتم تشغيله في عام ٢٠١٨، وكلفوا الأمانة العامة للمجلس بدراسة إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة (**القبس**، الكويت، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ تم في القاهرة التوقيع على ثلاث اتفاقيات للربط الكهربائي بين مصر والسعودية تتضمن: الربط، والاتفاقية التجارية واتفاقية التشغيل (**الأهرام**، القاهرة، ١٣/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ وقعت «بي بي» البريطانية للطاقة اتفاقات مدتها ٣٠ عاماً لتطوير مشروع «خزان» العُماني للغاز المحكم، الذي تقدر قيمة استثماراته بنحو ١٦ مليار دولار، ومن المتوقع أن يسهم في الحفاظ على نمو الاقتصاد العُماني ويعزز صادرات الغاز التي تشهد تراجعاً. ويهدف مشروع «خزان» إلى استخراج نحو مليار قدم مكعبة يومياً من الغاز على عمق كبير في وسط عُمان، وهو تطبيق عملي لتكنولوجيا «بي بي» في مجال استخراج الغاز المحكم، ويعد نجاحه مهمّا للاقتصاد العالمي. وبحسب **رويترز** قال وزير النفط والغاز العماني محمد الرمحي في بيان بعد توقيع الاتفاق في مسقط إن التوقيع خطوة مهمة في إطار خطط السلطنة لتلبية حاجاتها المتنامية من الطاقة على مدى العقود القادمة والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وأضاف أن مشروع «خزان» هو أضخم مشروع جديد في قطاع التنقيب والإنتاج في عمان، واصفاً إياه بالمشروع الرائد في المنطقة نظراً إلى التحديات التقنية لاستخراج الغاز المحكم. وأنفقت «بي

بي» بالفعل مئات الملايين من الدولارات على المشروع منذ فازت بالامتياز في ٢٠٠٧، وتتوقع أن تبلغ الاستثمارات الإجمالية نحو ١٦ مليار دولار، بما يعادل نحو خُمس الناتج الاقتصادي السنوي لعمان (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٧/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ أكد وزير الري المصري محمد عبد المطلب أن مصر لن تفريط في حصتها من مياه النيل، موضحاً أنها على استعداد للتعاون مع إثيوبيا في دعم احتياجاتها من الكهرباء، وغيرها من مشروعات التنمية، على أن تسهل إثيوبيا لمصر حصولها على كامل احتياجاتها من المياه (**الأهرام**، القاهرة، ٢١/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ أقر مجلس الوزراء السعودي الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ٢٠١٤ موازياً بين الإيرادات والنفقات بمبلغ ٨٥٥ مليار ريال لكل منهما (**الرياض**، الرياض ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٣). وقد وصفت الموازنة بأنها متحفظة نوعاً ما، ففي حين وضعت الإيرادات الحكومية عند ٨٥٥ مليار ريال (٢٢٨ مليار دولار)، والمصروفات عند الرقم ذاته، فإن السعودية في عامها المالي الجديد لم تبرح حاجز الـ ٧٥ دولاراً لبرميل النفط، مع قدرة إنتاجية قدرها ثمانية ملايين برميل يومياً، وهي التوقعات ذاتها التي بنت عليها ميزانية عام ٢٠١٣. وقال راشد أبا نمي، الخبير النفطي السعودي «إن السعودية دائماً ما تبني ميزانية بسعر برميل نفط متحفظ، وكون النفط المصدر الرئيس للدخل بنسبة تصل ٩٠ بالمئة فإن السعودية تأخذ في الحسبان المتغيرات التي قد تطرأ على الساحة الدولية وعلى الأسواق النفطية على وجه الخصوص، حيث تعلن السعودية أن برميل نفط بـ ١٠٠ دولار يعد سعراً عادلاً لا يضر بمصالح المستهلكين والمنتجين معاً، ولا يضر بالنمو الاقتصادي أيضاً؛ لكنها تبني ميزانيتها دون هذا الرقم بـ ٢٥ دولارا». وأوضح أبا نمي أن السعودية لا تحدد سعر برميل النفط في ميزانيتها؛ لكنها تضع توقعات محاسبية لا أكثر، وهي بما تمتلكه من قدرات نفطية تلعب دور المرجح في السوق النفطية، ففي عام ٢٠١٣ وقعت أحداث تراجع بموجبها إنتاج دول من النفط؛ لذلك دخلت السعودية، ووفرت ١,٥ مليون برميل يومياً لسد هذا العجز. وذكر أن السعودية برسم ميزانيتها عند سعر محدد لا تستهدف هذا السعر؛ ولكن تضعه مع هامش من المناورة؛ لكي تكون إيراداتها متكافئة مع مصروفاتها، واستدل بشأن الخروج بنحو ١٠٥ مليارات ريال (٢٨ مليار دولار) خارج مصروفات العام المالي الذي يوشك على الرحيل بأنه جاء بسبب تأكد الفوائض المالية، خصوصاً في الربع الأخير من العام، حيث تحتاج البلاد استثمارات ضخمة لتنويع القاعدة الاقتصادية. وقال أبا نمي إن السعودية تضع في الحسبان عودة حصة إيران في السوق النفطية، وكذلك نمو الإنتاج العراقي، وزيادة الإنتاج من النفط الصخري؛ لذلك تبني ميزانية متحفظة لتلافي العجز في جانب المصروفات، موضحاً أن وضع سعر محدد لسلعة ما يعد مخالفاً للقانون الدولي؛ لذلك لا تستهدف السعودية رفع أو خفض سعر النفط «الاحتكار أو الإغراق»، وإنما تضع توقعات، ويبقى للعرض والطلب دورهما في تحديد الأسعار. وأشار إلى أن السعوديين ينظرون إلى الميزانية العامة على أساس اقتصادي، بينما هي في الواقع ميزانية محاسبية؛ حيث لم تنجح الخطط الخمسية السابقة على مدى ٤٠ سنة في تنويع القاعدة الاقتصادية والخروج من مأزق المورد الواحد، لذلك تأقلمت السعودية مع توقعات لأسعار النفط دون معطيات السوق

حتى تتلافى العجز في ميزان المصروفات. وذكر أنه على متخذي القرار في السعودية الخروج من معضلة المورد الواحد، وبناء ميزانيات اقتصادية بتفعيل الخطط الخمسية، واستثمار الفوائض المالية لتحقيق فاعلية اقتصادية، وعوائد أكبر وأكثر استدامة لخزانة الدولة، واستقرار في موارد السوق النفطية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ وقعت دمشق مع روسيا أول اتفاق للتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية، والتي يعتقد أنها تضم واحداً من أكبر الاحتياطيات في البحر الأبيض المتوسط. ويمتد العقد وهو الأول الذي يبرم للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية على مدى ٢٥ عاماً. وقد وقع العقد الذي تموله موسكو وزير النفط السوري سليمان العباس والمؤسسة العامة للنفط، وشركة سويوز نفتاغاز الروسية (**الحياة**، بيروت، ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ أظهرت بيانات رسمية أن احتياطيات اليمن من النقد الأجنبي انخفضت خلال تشرين الأول/ أكتوبر (الماضي بمبلغ ٩٨ مليون دولار، ليبلغ الرصيد ٥.٥٥٩ مليار دولار. وبحسب **رويترز**، قال البنك المركزي اليمني في أحدث بيان له، إن احتياطي النقد الأجنبي الذي بات يغطي فقط ٥.٩ شهر من واردات البلد من السلع والخدمات تراجع في تشرين الأول/ أكتوبر بعد أن كان قد شهد تحسناً في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر. وعزا البنك التراجع إلى جهوده المستمرة لتوفير النقد الأجنبي لاستيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية من الخارج لتغطية العجز المحلي وتغطية فاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ بحث عبد الله النسور، رئيس الوزراء الأردني، مع نظيره العراقي نوري المالكي في بغداد، في تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات من خلال اللجنة الأردنية ـ العراقية المشتركة التي انعقدت في بغداد، بما في ذلك مشروع مد أنبوب (لنقل النفط الخام العراقي من البصرة إلى ميناء العقبة) الذي قد يحتاج تنفيذه إلى اتفاق ثلاثي أردني ـ عراقي ـ مصري (**الدستور**، عمان، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ كشف البنك المركزي الإماراتي عن نمو إجمالي أصوله بنسبة ٢,٤٧ بالمئة مع نهاية آب/ أغسطس الماضي مقارنة بتموز/ يوليو الذي سبقه، حتى وصلت إلى ٢٨١ مليار درهم، لافتاً إلى أن أصوله الأجنبية زادت بنسبة ٢,٦ بالمئة لتصل إلى ٢٢١,٥ مليار درهم. (**الخليج**، الشارقة، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٣).

ـ أقرت الحكومة السورية موازنة عام ٢٠١٤ التي تبلغ قيمتها ١,٣٩ تريليون ليرة سورية (٨,١٨ مليار دولار) دون أن تذكر حجم الإنفاق. وكان ألكس بولوك مدير برنامج التمويل في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تحدث عن خسائر اقتصادية كبيرة في سورية نتيجة الحرب تقدر بنحو ١,٣ مليارات دولار حتى منتصف ٢٠١٣ (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٩٤، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣).

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)

فدوى نصيرات

**الديمقراطية المتعثِّرة:
مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**

**تنسيق وتحرير:
علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي**

**الشاعر الجاهلي والوجود:
دراسة فلسفية ظاهراتية**

باسم إدريس قاسم